التجربة المغربية في مواجهة الإرهاب

د. البشير علي المبروك الفراح ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة صبراتة

ABASTRACT:

Since the New York bombings, the Kingdom of Morocco has entered among the countries threatened by terrorism, and has not left the scope of those countries until now, which required the Kingdom of Morocco to adopt a strategic plan in order to combat terrorism.

Ten years later, the name of the Kingdom of Morocco has become frequent in international forums and meetings, as a country that has vigilant security services, and a successful model in the power of preemptive strikes with regard to the dismantling of terrorist cells.

مقدمة :

دخل المغرب، منذ تفجيرات نيويورك، ضمن الدول المهددة بالإرهاب، ولم يخرج من دائرتها منذ ذلك الحين، مما فرض عليه أن يتبنى خطة استراتيجية من اجل مكافحة الإرهاب، حتى اصبح اسمه بعد نحو عشر سنوات من ذلك يتردد في المنتديات واللقاءات العالمية ، باعتباره بلداً يتوفر على أجهزة أمنية يقظة، ويضرب به المثل في قوة الضربات الاستباقية في ما يخص تفكيك الخلايا الإرهابية.

وفي ظل تمدد ما اضحى يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام في العالم، والمعروفة اختصارا باسم (داعش) بدأ المغرب يسخر جهوده مستنفراً موارده البشرية، بغرض حماية أمن المملكة وتحصين مكتسباتها، خصوصا أمنها الداخلي، فضلا عن التنسيق الدولي مع بلدان عدة تستنجد بالمغرب من أجل إفادتها فيما يخص التجربة المغربية التي اتبعتها أجهزته في مجال الأمن الاستباقى ، وذلك في إطار التعاون والتنسيق مع عدد من الأجهزة الاستخباراتية التي اكتوت بلدانها بنيران الإرهاب، ما جعل المغرب يتحول إلى قوة قاهرة للإرهاب، في المحيط الإقليمي الذي أصبح بشكل مفاجئ مجالاً خصباً يترعرع فيه التطرف، وبيئة عبارة عن ((عش))

لتفريخ الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي وأخرى ذات صلة بتنظيمات إرهابية وفي مقدمتها داعش.

وفي هذا البحث نتناول التجربة المغربية في مواجهة الإرهاب وبما أن كل دراسة لابد أن تعتمد على ركن أساسي فإن :

منهجية الدراسة : هذه الدراسة العلمية تنطلق من مشكلة وتتمثل **إشكالية الدراسة** : إلى أي مدى حققت التجربة المغربية النجاح في مواجهة الإرهاب على المستوى الوطني في شمال افريقيا وعلى مستوى الدول المغاربية؟ ، وللإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى وضع **فرضية الدراسة** : وتتمثل في تبنى المغرب جهوداً سياسية وأمنية وإجراءات اقتصادية ومواجهة قانونية بحيث أصبح المغرب نموذجاً مثالياً وناجحا في مجال مكافحة الإرهاب.

ووفقاً للفرضية التي أشرنا اليها فإن الدراسة تعتمد المنهج **الوصفي التحليلي** لوصف وتحليل كافة الإجراءات المتبعة لغرض مواجهة الإرهاب بالمملكة المغربية.

وتأتي **أهمية البحث** من كونه يتناول الوقوف على أهم السياسات التي تتبعها المملكة المغربية في مجال مواجهة الإرهاب .

وبالإشارة للفرضية السابقة فإن **هدف الدراسة** يتمثل في وصف وتحليل الجهود المغربية لمواجهة الإرهاب ومن ثم إظهار مدى نجاح أو إخفاق التجربة المغربية في مواجهة الإرهاب وذلك وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول ـ تطور الإرهاب في المغرب :

يعتبر الإرهاب من أكثر الظواهر السيسيولوجية تعقيداً، وعلى الرغم من المحاولات المختلفة لمتابعة أسبابه ووضع آليات للحد منه إلا أنه ظاهرة شديدة الخصومية حسب السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وحسب مؤشر الإرهاب العالمي، لا تزال الدول الإفريقية في المراتب الأولى تعرضاً للهجمات الإرهابية لا سيما منطقة الساحل وغرب افريقيا.

فعلى سبيل المثال، حصدت منطقة افريقيا جنوب الصحراء نسبة 48% من اجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب العالمي، ولكن خروجاً عن هذا السياق حقق كل من المغرب وموريتانيا مستوى متقدماً في مكافحة

الإرهاب، وجاءت المغرب في المرتبة 76 عالميا كما تقدمت موريتانيا إلى المركز 84 على مستوى العالم.

ولقد شهدت المغرب أول هجوم إرهابي في عام 2003، عندما استهدفت جماعة السلفية الجهادية مركز الجالية اليهودية في الدار البيضاء، وشكل الهجوم بداية دخول الإرهاب الانتحاري إلى المغرب، حيث وقعت 5 هجمات انتحارية متوالية، مما تطلب استجابة وطنية عاجله حتى انخفضت بالفعل وتيرة العمليات الإرهابية، ثم دخل الإرهاب مرحلة جديدة في أعقاب الانتفاضات العربية التي بدأت أواخر عام 2010، حيث تعرضت مراكش لهجمة إرهابية في أركانه في 2011، ما أسفر عن مقتل 17 شخصاً، ثم هجوم إرهابي في عام 2018 والذي يعد أخر حدث إرهابي تعرضت له المغرب[1].

وتعد منطقة افريقيا والصحراء الكبرى من اكثر المناطق تضرراً بتزايد العمليات الإرهابية، حيث إن المغرب تعد من الدول المعرضة للخطر بهذه المنطقة[2].

المحور الثاني ـ الجهود السياسية والأمنية لمواجهة الإرهاب بالمغرب :

تتمثل **المواجهة الأمنية** في وزارة الداخلية، وتوجد مديرية تعد خط الدفاع الأول ليصد الخطر الإرهابي، فهي أساس كل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في البلاد، إذ تعمل على جمع المعلومات والمعطيات ، مهما كانت نوعيتها، من خلال قاعدة أساسية تنتقل عبر هرم السلطة، من الوالي والباشا والقائد والشيوخ والمقدمين فضلا عن شبكة أخرى من المخبرين، هذا بالإضافة إلى مديرية الاستعلامات العامة، التابعة إلى المديرية العامة للأمن الوطني، والتي تتبنى في عملها سياسة القرب من المواطنين، ونسجت بعد سنوات عديدة من العمل شبكات عنقودية مهمة، هدفها مكافحة الجريمة السياسية ومحاربة الإرهاب وتتم عمليات التفكيك في وقت واحد في حال إذا كان الأفراد في أماكن متباعدة، حتى يتم تجنب أي انعكاس سلبي لتدخلات متفاوتة في الزمن، بالتنسيق بين الفرق الأمنية في كل المدن والمواقع بوقت موحد[3].

ومن هذه الناحية يمثل المغرب نموذجاً رائدا في مكافحة الإرهاب، على الرغم مما يتعرض له الساحل وغرب افريقيا من تفشي إرهاب تنظيمي

داعش والقاعدة حيث ارتفع عدد الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل بنسبة 43% بين عامي 2021/2018، الا أن المغرب كان في درجة عالية من الأمن فمن خلال الفهم الواضح لنقاط الضعف التي من الممكن أن تستغلها التنظيمات الإرهابية، استطاعت الرباط تبني استراتيجية تتسم بالتنسيق بين كافة مؤسسات الدولة، كذلك اتسمت بالسرعة وعدم التلكؤ بهدف استباق أي حادث إرهابي محتمل، ايضاً المرونة في تفكيك التطرف والحوار مع الجهاديين يعتبر من أهم العناصر التي ساعدت على نجاح تجربة مكافحة الإرهاب بالمغرب[4].

لقد كان الدور الأمني هو الأبرز في عملية إقرار الأمن في المغرب حيث تمكنت الأجهزة من تفكيك أكثر من 200 خلية إرهابية وقامت بأكثر من 3500 عملية ذات صلة بالإرهاب على مدار العقدين الماضيين، وأيضاً زادت ترسانتها الأمنية من خلال قوة إضافية تتكون من حوالي 150 ألف عسكري، وفي أكتوبر 2014، أطلقت وزارة الداخلية عملية حضر أمنية، وتتكون من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والشرطة، وهي بمثابة برنامج استباقي لمكافحة الإرهاب، كذلك تم إنشاء المكتب (المركزي للتحقيق القضائي BCIJ في عام 2015 وهو معنى بمحاربة الخلايا الإرهابية والاتجار بالمخدرات والعمليات الإجرامية الكبرى، كما أطلقت مناورة الأسد الأفريقي لملاحقة الجهاديين بالتعاون مع الولايات المتحدة.

وكنتيجة لتقدم المغرب في مستوى مواجهة العمليات الإرهابية، استطاعت المغرب تقديم نموذجها كتجربة دولية، حيث تتشارك مع حلفائها الأوروبيين في إنشاء مناطق أمنية على البحر المتوسط لمواجهة المتطرفين وبرتوكولات تسليم المجرمين منذ 2013، كذلك انضمت إلى التحالف العالمي لهزيمة داعش، وشاركت في رئاسة مجموعة المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF في 2016، 2017، كما أنها عضو في المجموعة التي تتكون من وزارات داخلية فرنسا واسبانيا والبرتغال والمغرب، وهو معنى لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، وإدارة تدفقات الهجرة، ولذلك اختارت الأمم المتحدة الرباط كمقر رئيسي لبرنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا اعترافاً بدورها المركزي في مكافحة الإرهاب في المنطقة المغرب في عام 2016 برنامجاً يهدف للحد من

التطـرف الإرهـاب وإعـادة دمـج الجهـاديين المسـجونين لتأهيـل كـل مـن العائـدين والمـدانين بالإرهـاب الـذين لـم يغـادروا الـبلاد فـي عـام 2018 توسـع البرنـامج ليشـمل مـا يقـدر بحـو 300سـجين، ويمثـل نقلـة نوعيـة فـي طـرق معالجـة السـلطات المغربية لهذه القضية، كما قادت عملية دمج المرأة في مكافحة التطرف[5].

أمـا فيمـا يتعلـق بالمواجهـة السياسـية: فـإن المغـرب منخـرط فـي الحـرب العالميـة ضـد الإرهـاب، فبالإشـارة إلـى الأحـداث الإرهابيـة التـي ضـربت كـل مـن العاصـمة الفرنسـية بـاريس والعاصـمة البلجيكيـة بروكسـل، كشـفت أهميـة التعـاون الأمنـي بـين المغـرب والـدول الأوروبيـة فـي ملاحقـة الخلايـا الإرهابيـة الموالية لتنظـيم داعـش، حيـث لعبـت الأجهـزة الأمنيـة المغربيـة دوراً كبيـراً فـي اعتقـال عـدد مـن المبحـوث عـنهم لهـم صـلة بهـذه العمليـات الإرهابيـة التـي خلفـت العشـرات مـن القتلـى، ونالـت المصـالح الأمنيـة المغاربيـة إشـارة عالميـة لمـا قدمتـه من معلومات مكنت من تجنيب دول أوروبية عمليات إرهابية أخرى.

وتؤكـد السـلطات المغربيـة علـى أهميـة التعـاون الإقليمـي والـدولي فـي مجـال مكافحـة الإرهـاب، مـن خـلال احتضـانها العديـد مـن المـؤتمرات الداعمـة لوضع أسس ومقترحات تقضي إلى القضاء عليه.

وفي عام 2009، اطلق المغرب المؤتمر الوزاري للبلدان الإفريقية الأطلسية، وتبنـى المـؤتمر الـوزاري الثـاني بـالمغرب 2010 خطـة عمـل للتعـاون والتنسـيق فـي مجـالات السياسـة والأمـن والاقتصـاد والبيئـة، ونظمـت المملكـة المغربيـة عـدة منتديات دوليـة عقـدت بـين عـامي 2009و2012 لـربط الـدول الإفريقيـة بالأطلسـية بنظيراتهـا الاوروبية والأمريكية، وأخيراً انعقدت بالمغرب أشغال الدورة الخامسة لمنتدى مراكش للأمـن لمناقشـة الفـراغ الأمنـي وتوسـيع المنـاطق الهشـة بشـمال افريقيـا والسـاحل والصحراء، بالإضافة إلى ذلك، ومن باب محاربـة أسباب التطرف والغلو والانحراف، شرع المغرب في فتح باب التعاون جنوب – جنوب مع العديد من الدول الإفريقية في الجانب الأمني وفي مجال التكوين المرتبط به ، فضلا عن أن المغرب فتح أيضاً العديد من المشاريع التي من شأنها تحسين وتعزيز الاستثمار في البلدان جنوب الصحراء، وهي المشاريع التي تم التوقيع على اتفاقياتها خلال الجولة الملكية للبلدان الأفريقية، والتي شكلت إطاراً من التعاون المشترك بين المغرب وتلك البلدان[6].

المحور الثالث ـ الجهود الاقتصادية ومكافحة تمويل الإرهاب بالمغرب :

إلى جانب اصلاح الشأن الديني والمقاربة الأمنية ودمج التيار السلفي، تستند مقاربة المغرب في مجال مكافحة الإرهاب على المدخل التنموي، وعلى دراسة إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم الإعلان عنها في الخطاب الملكي يوم 18 مايو 2005، وهي محاولة تهدف أساساً إلى القضاء على الفقر ومحاربة الفوارق الاجتماعية والتهميش، الذي يمس الفئات الاجتماعية الدنيا والذي يركز على ثلاثة محاور:

- التصدي للعجز الاجتماعي :
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل الكافي الموفرة لفرص الشغل ومحاربة البطالة وخاصة بطالة الشباب.
- الاستجابة للحاجات الضرورية للأشخاص ذات الوضعية الصعبة بالإضافة للتأهيل الاجتماعي للجماعات القروية والحضرية الأكثر فقراً[7] .

بالإضافة لهذا فإن تعدد وتنوع مصادر التمويل للجريمة الإرهابية بين موارد مشروعة أو غير مشروعة، أدى إلى استشراء الجرعة الإرهابية واتساع دائرة مخاطرها وهول نتائجها، مما أدى إلى ضرورة محاربة الجريمة الإرهابية بكل صورها، هذا من شأنه دفع بالمملكة المغربية إلى تجريم تمويل الإرهاب على غرار التشريعات المقارنة، نظراً لآثارها المدمرة سواء على المستوى السياسي أو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فبادرت إلى سن مجموعة من المقتضيات تروم للتصدي لهذه الجريمة في إطار مقاومة استباقية، كمحاولة الوقاية منها عن طريق المؤسسات المالية والهيئات الرقابية عبر آليات التتبع والإشراف، وبطريقة لاحقه لوقوع الجريمة من خلال الأجهزة القضائية وتنسيق عملها مع مختلف الوحدات الفاعلة في هذا المجال، وفق بعض الإجراءات لدعم المنظومة الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، وملاءمتها للمعايير الدولية، عبر وضع إطار قانوني وتنظيمي ومالي لإصلاح مواطن خلل الاستراتيجية عام 2010، وذلك بالعمل على تطوير القاعدة القانونية التقليدية لتصبح قادرة على توفير مكافحة موضوعية واجرائية ضد تمويل الإرهاب.

ولعل الإصلاحات التشريعية والتدابير التنظيمية التي باشرتها الحكومة، تمكن من الوفاء بالالتزامات الموضوعية لتكثيف كل الجهود لدعم نزاهة النظام المالي الوطني عبر سياسة شفافة قوية ورصد كل الوسائل المتاحة والتدابير الهامة التي وضعتها

الإدارات والهيئات المختصة لتعزيز آليات تبادل المعلومات، من اجل السعي إلى انشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العلمية بين السلطات المختصة على مستوى المحلي والإقليمي ، والعمل على التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الحالية لمكافحة تمويل الإرهاب في إطار عمل مشترك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة المنظومة الحقوقية لضمان احترام حرية وكرامة المواطن، والالتزام بمسايرة التشريع الداخلي لكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بتقديم تقارير وطنية ودورية إلى لجنة الأمم المتحدة لمحاربة تمويل الخلايا الإرهابية.

فقد عمل المغرب على تكثيف نشاطاته في منحنى إيجابي ومكثف ينسجم مع دينامية عمل المنظمات الدولية، ايماناً منه بأن تظافر الجهود عبر التعاون والتنسيق الدولي هو السبيل الأنجح لمواجهة جريمة تمويل الإرهاب وقد توجت هذه الجهود برفع اسم المملكة المغربية من القائمة السوداء، وعدم إخضاعها للمتابعة المستمرة التي تمارسها مجوعة العمل المالي على غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً للتطبيق الكامل لمخطط العمل الذي التزمت به، وفق الإصلاحات المؤسساتية والتعديلات القانونية التي طالت منظومة التشريع الوطني في إطار التحولات الإستراتيجية للبلاد، قوامها الأمن والاستقرار ومحاربة الجريمة الإرهابية[8] .

المحور الربع ـ المواجهة القانونية للإرهاب بالمغرب :

في هذا الشأن تعتمد المملكة المغربية حزمة من التشريعات لمواجهة الإرهاب لعل أبرزها:

ـــ القانون رقم 03.03 المعروف بقانون مكافحة الإرهاب، حيث ساهمت أحداث 16 مايو 2002 في التشريع بشكل كبير في إخراجه لحيز التنفيذ، حيث عمل المشرع المغربي فيه إلى تبني سياسة جنائية جديدة لمواجهة الإرهاب، وصار هذا القانون لسد فراغ تشريعي، وتجاوبا مع التزامات المغرب تجاه المجتمع الدولي ومعاهدات المكافحة التي يعد طرفاً فيها.

ـــ اصدر تشريعات مختلفة بنزعة وقائية، بحيث شملت إدخال مجموعة تعديلات على قانون المسطرة الجنائية لرفع طابع السرية لبعض أجهزة الأمن التي تشتغل مباشرة على قضايا الإرهاب، بمنح إدارة حماية التراب الوطني من حمل الصفة الضبطية بموجب المادة 20 من قانون المسطرة الجنائية وتحصين أعمال الجهاز بالقانون تحت إشراف النيابة العامة.

ـــــ مشروع قانون يتعلق بالالتحاق بمناطق التوتر الإرهابي رقم 686.14 يهدف لسد الفراغ التشـــريعي الذي أظهرته التوترات الإقليمية، وهذا يصـــنف المتدربين داخل أو خارج الوطن ضمن خانه الجرائم الإرهابية بقصد ارتكاب أفعال إرهابية.

ـــــ واخيراً انضمام المغرب للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بكافة أشكالها وأنواعها إضافة للاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالتعاون القضائي[9].

كل هذه الجهود التي ســـبقت الإشـــارة إليها من شـــأنها العمل على تحقيق الامن والاستقرار وتصبح السبيل إلى تحصين المجتمع من كافة الجرائم الإرهابية بحمايته من أعمال العنف والتطرف في ظل الإجراءات والقوانين والاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق ذلك بالمغرب.

بالإضافة إلى ما تقدم أشترط المشرع المغربي أن يهدف الفعل الإرهابي إلى المس الخطير بالنظام العام، وهذا يعني أن يصـــل الفعل إلى درجة من الخطورة والجســـامة بالنظام العام ، وأبقى أمر تقدير جسامة هذه الخطورة للقضاء في إطار سلطته التقديرية ، وحسب الملابسات الخاصة بكل نازلة[10].

الخاتمة :

في هذا البحث تتبعنا الجهود التي تقوم بها المملكة المغربية في مجال مواجهة الإرهاب على المستوى الوطني فلقد اتضح مدى اهتمام المملكة، وبخاصة في مجال تفكيك الخلايا النائمة في إجراءات اســـتباقية والتي من شـــأنها تهديد أمن المواطن المغربي ويبرز لنا جملة من النجاحات في استراتيجية المغرب على كافة المستويات السياسة والأمنية والتشريعية والاقتصادية، بحيث أظهرت هذه الجهود استعداداً مبكراً لتفكيك كافة خلايا الإرهاب، ومنعها من الوصـــول لأهدافها الإرهابية، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات للوصول للهدف المنشود ألا وهو القضاء على الظاهرة.

إن الإجراءات التي تم تناولها في هذه الدراسة كانت إجراءات شاملة ضد كافة عوامل التطرف والإرهاب وذلك لمعالجة أسبابه السياسية والاجتماعية والدينية وعلى مستوى الأفكار بسياسة أمنية ناجحة وهذا ما تم تحقيقه بالفعل في المملكة المغربية.

ومع هذا وبالرغم من بعض أوجه القصور في التحدي للظاهرة، إلا أن النتائج والنجاحات المميزة كانت أكثر إيجابية، وكانت الأبرز والأقوى بالمقارنة مع دول الساحل وغرب افريقيا، هذا النجاح جاء نتيجة لما امتازت به استراتيجية المغرب في التعامل مع الظاهرة بتركيزها على المعالجة الايديولوجية والعمل على تقوية القانون

والعمل على توفير الخدمات للمواطنين مما كان له عظيم الأثر في نجاح عملية مواجهة الإرهاب بالمغرب.

لقد عكست التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب ضرورة إيجاد واعتماد صياغة إطار استراتيجي شامل للتصدي لكافة الأنشطة الإرهابية، وقدمت بهذا نموذجاً يستحق الثناء والشكر، ويعد برهاناً على جدية التعامل المغربي مع هذا الخطر حيث عملت بالانتقال من مرحلة المكافحة إلى المواجهة الفعالة والشاملة، وكانت جهوده اللبنة الأولى لبناء وتأسيس إطار ومنهج للمعالجة الفعالة والشاملة.

الهوامش :

1- زينب مصطفى رويحه، المغرب وموريتانيا نماذج رائدة في مكافحة الإرهاب على الرابط https.www.pharostudies.com.
2- احمد عسكر، عوامل تجدد الإرهاب في افريقيا، السياسية الدولية، العدد 226، أكتوبر 2021، ص56.
3- محمد اليوبى، واخرون، هكذا اصبح المغرب نموذجاً في محاربة الإرهاب: على الرابط: 2017-5-7 www.alkhbar.press.ma .
4- زينب مصطفى رويحه، المغرب وموريتانيا نماذج رائدة في مكافحة الإرهاب، مرجع سبق ذكره.
5- زينب مصطفى رويحه، المرجع السابق.
6- محمد اليوبى، واخرون، هكذا اصبح المغرب نموذجاً في محاربة الإرهاب، مرجع سبق ذكره.
7- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من اجل رهان تحقيق المشروع المجتمعي الكبير، جريدة الحركة، 19 يوليو 2005م.
8- الروكي أنور، مكافحة الإرهاب على المستويين الدولي والوطني، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2015/2014، ص55،56.
9- حسن طارق، واخرون، التشريع الوطني المغربي لمكافحة الإرهاب، سياسات عربية، العدد 20، لعام 2016، ص 13،14.
10- إشكالية تعريف الجريمة الإرهابية في التشريع الأمريكي، المصري، المغربي،2017/7/5م على الرابط: probl/….www.blogsaeed.com.